

Distr.: General  
30 January 2020

Original: Arabic

## رسالتان متطابقتان مؤرختان 28 كانون الثاني/يناير 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومة بلادي، وإلحاقاً برسائلنا السابقة بخصوص الانتهاكات المستمرة للنظام التركي واعتداءاته على سيادة وسلامة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، وخروقاته المتواصلة لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ودعمه المكشوف للإرهاب، بما يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، ولا سيما رسالتنا الأخيرة (S/2020/7)، أود أن أنقل إلى عنايتكم المعلومات الخطيرة والموثقة التالية:

منذ تاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، بدأت المجموعات الإرهابية المسلحة المدعومة من النظام الحاكم في تركيا بضخ فئاتٍ من العملة التركية من فئات 5 و 10 و 20 ليرة تركية في المناطق التي تخضع لسيطرتها في ريف حلب، ولا سيما في منطقة "الباب" والقرى المحيطة بها. وتجري هذه العملية غير الشرعية عبر مراكز صرافة يملكها ويديرها أشخاصٌ منتمون أو تابعون لهذه المجموعات الإرهابية المسلحة، وقد ترافقت مع تعليماتٍ أصدرتها قيادات هؤلاء الإرهابيين للمواطنين القاطنين في تلك المناطق بمنع التداول بالعملة السورية، مع إعطائهم مهلة شهر من أجل الامتناع عن إجراء معاملات البيع والشراء بالليرة السورية، تحت طائلة إتلاف أية قطعة نقدية سورية بعد انقضاء مهلة الشهر. كما أصدر ما يسمى "المجلس المحلي" في منطقة "أخترين" الخاضعة لسيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة تعليماتٍ مماثلة.

وتؤكد المعلومات الموثقة أن المجموعات الإرهابية المسلحة المدعومة والممولة من قبل النظام الحاكم في تركيا قد بدأت تصرف رواتب عناصرها المرتزقة بالليرة التركية كخطوةٍ تدريجية من أجل وقف التعامل بالليرة السورية. كما بدأ أصحاب المحلات التجارية، ولا سيما المملوكة من الإرهابيين القادمين من الغوطة الشرقية ومن إدلب، بحظر التعامل بالليرة السورية، ولا سيما من فئة 2 000 ليرة سورية، وابتوا بمتنعون عن بيع المنتجات الغذائية والاستهلاكية للمواطنين إلا بالليرة التركية.

وبتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، بدأ ما يُسمى "المجلس المحلي" في بلدة "قباسين"، التابع للمجموعات الإرهابية المسلحة، بفرض ذات الإجراءات وإجبار الأهالي على استخدام الليرة التركية، حيث تشرف ما تسمى جمعية "قره جي" التركمانية على تنفيذ هذه الإجراءات غير الشرعية.

تطالب حكومة الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما من خلال إنهاء جميع أشكال التواجد غير الشرعي للقوات المسلحة التركية على



أراضي سورية، ووضع حدٍ للإجراءات التي يتخذها النظام التركي الإرهابي المعتدي داخل الأراضي السورية، بغرض ترسيخ واقع الاحتلال وفرض متغيراتٍ ديمغرافية واجتماعية على الأرض، تُثبت مجموعها أن النظام الحاكم في أنقرة يُخفي أجندة عدوانية وتوسعية ضد الجمهورية العربية السورية.

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم